

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم مالية ومحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

## بعنوان

# محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي

دراسة عينة من البنوك في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008-2019م)

تحت إشراف الأستاذ / بوزيد عصام

من إعداد الطالب:

سليم قاسمي بتاريخ 2020/09/27

السنة الجامعية: 2020/2019



## الإهداء

" بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين "

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

\* إلى من وضعت الجنة تحت قدميها فكانت نبع الحنان ومنبع الأمان

وسر السعادة إليك أُمِّي الحبيبة حفظها الله

\* إلى الذي رسم على مخيلتي أبجديات الحياة إلى الذي أعطاني بدون

حساب إلى من استحق فعلا كلمة أبي رحمه الله

\* إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي حفظهم الله وإلى كل عائلتي الكبيرة

\* إلى كل زملائي الكرام في مسيرتي الدراسية

\* إلى كل من جمعني معه لحظة خير وعلاقة محبة

\* إلى من ساهم في هذا العمل المتواضع

\* إلى كل من وسعه عملي ولم تسعه ورقتي



## شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الحمد لله على نعمة العلم

الحمد لله الذي قيض لنا معلمين مرشدين

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل

أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص بكل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز

هذا العمل

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " عصام بوزيد " صاحب العطاء التي لم يدخر جهدا

في ذلك فجزاه الله عني كل خير ونفع به كل طالب علم ومعرفة

كما لا ننسى التوجيهات القيمة التي قدمت لي من طرف الأساتذة الكرام

حفظهم الله ورعاهم

شكر ممزوج بالدعاء و الاستغفار لكل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي

وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

شكرا للجميع



## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي لمجموعة من البنوك ذات الطبيعة التجارية المتواجدة في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2019)،

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وفق السلاسل الزمنية المقطعية.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المستقلة العائد على الأصول ( **Rate of return** ) **Capital adequacy** (on assets), ومؤشر معدل الاستدانة ( **leveraged rate** ), وبين معدل كفاية رأس المال ( **ratio** ), كما أظهرت نتائج الدراسة اختلاف القيمة الثابتة لمؤشر basel من بنك إلى آخر والراجعة لعوامل خاصة بكل بنك, بمعنى أن علاقة معدل كفاية رأس المال بكل من المتغيرات (earnings per (rate of return on equity), ROE, (inflation rate), (growth rate of crude GDP), (shares), ثابتة من حيث المعاملات المبينة في المعادلة أسفله في كل البنوك ، لكن تختلف من بنك إلى آخر من حيث الثابت b0.

الكلمات المفتاحية: معدل كفاية رأس المال، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدل الاستدانة، معدل النمو، معدل التضخم

## Summary:

This study aims to measure the financial stability of a group of commercial nature in the Kuwaiti banking system during the period between Mabin (2008–2019) and to achieve this goal.

The study has reached no statistically significant relationship between independent indicators, ROA, and the Capital Capacity (BAZEL), and the results of the study showed the fixed value of the index Keywords: capital adequacy rate, asset yield, return on property rights, sadness rate, growth rate, inflation rate.

## قائمة المحتويات

الإهداء .....	
شكر وتقدير .....	
ملخص: .....	
قائمة المحتويات .....	
قائمة الجداول والأشكال .....	
قائمة الاختصارات والرموز .....	
قائمة الملاحق .....	
1 مقدمة: .....	
2 الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمحددات الاستقرار المالي .....	
5 المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي .....	
5 المطلب الأول: مفهوم ومحددات الاستقرار المالي: .....	
11 المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي .....	
13 المبحث الثاني: الدراسات السابقة للدراسة .....	
14 المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية: .....	
16 المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية .....	
18 خلاصة الفصل الأول: .....	
64 الفصل الثاني: دراسة حالة للاستقرار المالي لعينة من البنوك في النظام المصرفي الكويتي .....	
23 المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .....	
23 المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة .....	
30 المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة .....	
43 خلاصة الفصل الثاني: .....	
42 خاتمة .....	
42 قائمة المراجع .....	
42 قائمة الملاحق .....	

## قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
10	يوضح مؤشرات الحيطة والحذر على مستوى الاقتصاد الكلي.....	(01,11)
11	يلخص أهم مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة.....	(02,11)
24	يوضح أهم المعلومات عن البنوك محل الدراسة.....	(03,11)
25	يوضح طريقة حساب المتغيرات المستقلة.....	(04,11)
29	يبين نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.....	(05,11)
30	يبين نتائج نتائج الارتباط بين معدل <b>BASEL</b> و المؤشرات المستقلة في الجدول التالي .....	(06,11)
32	نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.....	(07,11)
33	يبين نتائج اختبار مضاعف لاغرانج <b>LM</b> .....	(08,11)
34	يظهر نتائج اختبار <b>Hausman</b> .....	(09,11)
35	يظهر نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة.....	(10,11)
40	يظهر اختلاف القيمة الثابتة لمؤشر <b>basel</b> من بنك إلى آخر.....	(11,11)
قائمة الأشكال		
08	يوضح العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي.....	(01,01)

قائمة الاختصارات والرموز

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الاجنبية	الاختصارات
معدل كفاية رأس المال	Capital adequacy ratio	Bazel
معدل العائد على الأصول	Rate of return on assets	ROA
معدل العائد على حقوق الملكية	rate of return on equity	ROE
معدل ربحية السهم الواحد	rate of earnings per shares	Shares
معدل الاستدانة	leveraged rate	
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الخام	growth rate of crude GDP	GDP
معدل التضخم	inflation rate	INF
نموذج الانحدار التجميعي	Pooled Regression Model	PRM
نموذج التأثيرات الثابتة	Fixed Effects Model	FEM
نموذج التأثيرات العشوائية	Random Effects Model	REM



## قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
49	يوضح بيانات متغيرات الدراسة.....	( 07,01)
51	الإحصائيات الوصفية.....	( 07,02)
52	مصفوفة الارتباط.....	( 07,03)
53	تقدير النموذج الكلي لجميع المتغيرات.....	( 07,04)
54	اختبار مضاعف لاغرانج.....	( 07,05)
55	اختبار <b>Hausman</b> .....	( 07,06)
56	النموذج الأمثل لعلاقة <b>BASEL</b> بالمتغيرات الأربعة هو الممثل حسب صيغة النموذج الآثار الثابتة.....	( 07,07)

# مقدمة

تؤدي البنوك دوراً هاماً في القطاع الاقتصادي والمالي، إذ تعتبر الجهاز الحساس والفعال في القطاع المالي، إلا أن هذا الأخير خلال السنوات الماضية في جميع دول العالم شهد العديد من الأزمات المالية، بحيث انهارت العديد من المؤسسات المصرفية ذات السمعة الدولية فأصبح أمر الاستقرار المالي أمراً ضرورياً لدوام البنوك وبقائها، لذلك تسعى الأنظمة المالية في العالم لتحقيق الاستقرار المالي لأنه مرتبط بالوظيفة الأساسية التي تؤديها البنوك وهي تحريك القطاع الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمجتمعات.

ويتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي غالباً عند ظهور الأزمات المالية وتزايد حدتها، لقد حظي موضوع الاستقرار المالي بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين وتزايد بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1999م، حيث ابتكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقنية جديدة متمثلة في برنامج تقييم القطاع المالي في الدول الأعضاء سنة 1999م، وكذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، والتي لا تزال العديد من الاقتصاديات في مرحلة التعافي من تداعياتها.

ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني الكويتي، وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، ويعمل في النظام المصرفي الكويتي أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص الكويتي، كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا.

ويعمل البنك المركزي الكويتي على تعزيز أسس الاستقرار المالي خلال المرحلة الحالية، بالاعتماد على مراقبة مدى متابعة البنوك المسجلة لديه على تطبيق المعايير والمبادئ الأساسية المتفق عليها دولياً ومراجعة هياكل رأس المال الرقابي بصورة دورية، وإعداد الدراسات الكمية للوقوف على مدى قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل، وما ينطوي عليه هذا المعيار من أدوات تحوط كلية، والتي تتمثل في تحديد متطلبات رأس مال إضافية في صورة عتبة تحوطية، وكذلك متطلبات رأسمال إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي وهامش أمان من رأس المال لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وذلك بهدف توفير قواعد رأسمالية أقوى لهذه البنوك وزيادة قدرتها على مقاومة الصدمات والضغوط المالية.

### الإشكالية الرئيسية:

الاستقرار المالي مهم للغاية في اتخاذ القرارات المستقبلية للبنوك المركزية من خلال سياساتهم، بحيث يعكس هذا الأخير النشاط الاقتصادي للبلاد وما إذاً إن قادراً على تحمل التحديات المستقبلية والأزمات المالية أو لا، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008-2019)؟

التساؤلات الفرعية:

للخوض في هذه الإشكالية وفي سبيل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1) هل يؤثر العائد على الأصول على معدل كفاية رأس المال ؟
- 2) هل يؤثر لعائد على حقوق الملكية على معدل كفاية رأس المال ؟
- 3) هل يؤثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على معدل كفاية رأس المال ؟
- 4) هل يؤثر معدل الاستدانة على معدل كفاية رأس المال الفترة ؟
- 5) هل يؤثر معدل ربحية السهم الواحد على معدل كفاية رأس المال ؟
- 6) هل يؤثر معدل التضخم على معدل كفاية رأس المال ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- 1) نعم يوجد تأثير للعائد على الأصول على معدل كفاية رأس المال.
- 2) نعم يوجد تأثير للعائد على حقوق الملكية على معدل كفاية رأس المال.
- 3) نعم يوجد تأثير للنمو في الناتج المحلي الإجمالي على معدل كفاية رأس المال.
- 4) نعم يوجد تأثير لمعدل الاستدانة على معدل كفاية رأس المال.
- 5) نعم يوجد تأثير لمعدل ربحية السهم الواحد على معدل كفاية رأس المال.
- 6) نعم يوجد تأثير لمعدل التضخم على معدل كفاية رأس المال.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية في اختيار الموضوع كانت على النحو التالي:

- كون الموضوع في إطار التخصص المدروس.
- يحضى موضوع الاستقرار المالي أهمية بالغة في المؤسسات المالية الدولية، وفي جل الحكومات على مستوى العالم.
- الرغبة في تكوين معرفة عميقة عن الاستقرار المالي والعوامل المؤثرة فيه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق جملة من لأهداف منها:

- التعرف على أهم مؤشرات الاستقرار المالي وتطبيقات هذه المؤشرات على المؤسسات المصرفية محل الدراسة.
- تقديم نموذج يفسر العلاقة بين معدل كفاية رأس المال والمتغيرات الأخرى المستقلة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة الاستقرار المالي للبنوك في أهمية القطاع المصرفي ومدى مساهمته في الاقتصاد حيث أن استقرار

البنك يؤدي إلى استقرار القطاع المصرفي ومن ثم الاقتصاد ومعرفته ما إذا كان البنوك مستقرة ماليًا أم لا، كما تهدف الدراسة إلى محاولة بناء نموذج واحد يشمل تأثير متغيرات المستقلة بالمتغير التابع.

### حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية في عينة مكونة من 05 بنوك في النظام المصرفي الكويتي وهي بنك الخليج الكويتي، والبنك الأهلي الكويتي، والبنك الأهلي المتحد الكويتي، والبنك التجاري الكويتي، وبنك بوبيان الكويتي.

أما بالنسبة للحدود الزمنية: فكانت خلال الفترة الممتدة بين (2008-2019).

### المنهج والأدوات المستخدمة:

قصد دراسة الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي للإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي المرتبطة بالموضوع لتقييم استقرار البنوك، ومن ثمة اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق النموذج المناسب، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على نموذج بانل لتحليل النتائج المتحصل عليها وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 9، وتم كذلك استخدام برنامج Excel.

### صعوبات الدراسة:

عندما قيامنا بإعداد البحث وجمع المعلومات صادفتنا مجموعة من العوائق أهمها:

- عدم إمكانية تطبيق الدراسة بنوك الجزائر وهذا راجع إلى عدم وجود المعلومات المالية وقلة الإفصاح.
- صعوبة الوصول إلى العدد الكافي للمراجع بسبب ظروف التي فرضتها جائحة (كورونا) كوفيد 19.

### هيكل الدراسة:

يهدف دراسة الموضوع قمنًا بتناوله في فصلين تسبقهما المقدمة وتليهما بعد ذلك الخاتمة، تمثلت الفصول في:

**الفصل الأول:** تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يعرض المفاهيم المتعلقة بالاستقرار المالي ومحدداته، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

**الفصل الثاني:** تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول لعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

والتطبيقية لمحددات الاستقرار

المالي

تمهيد:

عرف العمل المصرفي في عدة تغيرات من حيث طبيعته وتنوع منتجاته، وذلك في ظل التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تنوعت وتطورت أعمال البنوك وأشكالها ومنتجاتها غير أن هذا التطور والنمو الذي عرفه القطاع المصرفي سرعان ما عرف العديد من الأزمات، والتي كانت في أغلب الأحيان مكلفة للبنوك والدول على حد سواء بل تعددت إلى خارج حدود الدولة، وبتزايد هذه الأزمات زادت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار المالي داخل البنوك، بحيث حرصت كل الدول على تحقيق الاستقرار المصرفي، وذلك بعدة طرق وآليات وعلى رأسها تجنب الأزمات التي يتعرض لها البنك.

وفي هذا الفصل سنتطرق لهذه المفاهيم بأكثر تفصيل من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: يتضمن المفاهيم العامة حول الاستقرار.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي، بحيث تعددت مفاهيم الاستقرار المالي من باحث لآخر كل حسب معلوماته وفكره، بالإضافة إلى محددات الاستقرار المالي، وكذلك أهمية الاستقرار المالي، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم ومحددات الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي.

المطلب الأول: مفهوم ومحددات الاستقرار المالي:

أ. مفهوم الاستقرار المالي:

لقد تعددت مفاهيم الاستقرار المالي في الأدبيات المتعلقة بهذا المفهوم، ومن أجل الإحاطة بمفهوم الاستقرار المالي سنحاول التطرق إلى المفهوم المتضاد معه ألا وهو مفهوم عدم الاستقرار المالي.

إذ يشير مفهوم عدم الاستقرار المالي إلى الأوضاع في الأسواق المالية التي تضرر أو تهدد بإلحاق الضرر بأداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي، فعدم الاستقرار المالي هذا يضر عمل الاقتصاد بطرق مختلفة، كما يمكن أن تؤثر سلباً في الوضع المالي للوحدات غير المالية مثل الأسر والشركات والحكومات لدرجة أن تدفق التمويل لهم يصبح مقيداً، هذا بالإضافة

إلى أنه قد يؤدي وبصورة خاصة إلى عرقلة عمليات المؤسسات المالية والأسواق بحيث تكون أقل قدرة على مواصلة تمويل بقية قطاعات الاقتصاد.<sup>1</sup>

كما تطرق (Acrockeett.1999) إلى مفهوم عدم الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يتم فيها تدهور الأداء الاقتصادي إثر التقلبات في أسعار الائتمان المالي أو عدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بتعهداتها التعاقدية.<sup>2</sup>

بعد عرضنا لمفهوم عدم الاستقرار المالي، الذي كان الغرض منه هو الاستعاب الجيد والفهم الصحيح للمفهوم المعاكس له ألا وهو الاستقرار المالي، والذي سنحاول أن نبين مفهومه على النحو التالي:

أن أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب الوقوع بالأزمات في المالية.<sup>3</sup>

كما عرف (tommaso padoa\_schioppa) الاستقرار المالي حالة يكون فيها النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات دون إفساح المجال للعمليات التراكمية مما يضعف تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد.<sup>4</sup>

بينما عرف كل من Wood و Allen (2006): عدم الاستقرار المالي بفترات يمر فيها عدد كبير من الأطراف \_سواء كانوا شركات أو أفراد أو حكومات\_ بأزمات مالية، كما أن تصرفاتهم السابقة لا تبرر حدوث هذه الأزمات، حيث تسبب هذه الأزمات آثار اقتصادية كلية سلبية.<sup>5</sup>

وبناء على هذا التعريف يمكن أن يتضح لنا مفهوم الاستقرار المالي من خلال ما يلي:<sup>6</sup>

- استقرار جميع مكونات النظام المالي.
- استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها.
- أهم المؤسسات التي تولى لها عناية المصارف التجارية خاصة لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها.

<sup>1</sup> /08 Garry J. Schinasi, Defining financial stability,p13 ,2004,

[https://www.publication/5124424- Defining\\_ financial \\_stability27/2020\(10:44\).](https://www.publication/5124424- Defining_ financial _stability27/2020(10:44).)

<sup>2</sup> ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2012-2013، دكتوراه، جامعة قسنطينة، ص2، ص18.

<sup>3</sup> شقروش عبد القادر، إشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الإستقرار المالي في الدول النامية، ماجستير، جامعة ورقلة، ص39.

<sup>4</sup> Garry J. Schinasi,p15.

<sup>5</sup> ريمة ذهبي، مرجع سابق، ص 19.

<sup>6</sup> شقروش عبد القادر، مرجع سابق، ص39.



وبما أن الهدف هو استقرار النظام المالي وبالتالي يمكن تعريف هذا الاستقرار بعبارات عامة، تجنب تعطل النظام المالي الذي من المحتمل أن يتسبب بتكاليف كبيرة على الناتج الحقيقي.<sup>1</sup>

كما أشار Lager 1999 إلى أن مفهوم الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تسهيل الأداء الاقتصادي وتشتيت الاختلالات المالية التي تظهر داخلياً أو نتيجة أحداث هامة سلبية وغير متوقعة.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق، فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولي له الأهمية والعناية أسواق رأس المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها.

وبهدف توضيح الأطر الخاصة بمفهوم الاستقرار المالي الذي أصبح نقطة اهتمام العديد من الهيئات الدولية، لا سيما البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية التي أولت أهمية بالغة لهذا الموضوع.

ومن بين الأولويات التي عاجتها هذه الهيئات المالية الدولية هي إصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي، وخصص جانب من نشاطها لدراسة استقرار النظام المالي العالمي والسعي لتحقيقه، بالإضافة إلى تكثيف الجهود نحو تحديد مفهوم واضح لهذا المصطلح، والهدف من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بإمكانات معينة مثل تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية مع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى، كالادخار، الاستثمار، الاقتراض، الإقراض، وخلق السيولة، وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وتراكم الثروة ونمو الناتج، وتقييم مخاطر المالية وتسعيها وتحديد وإدارتها، واستمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلال.<sup>3</sup>

وفي هذا الصدد يمكن أن نميز الفرق بين استقرار المؤسسات المالية واستقرار الأسواق المالية، فالأول يشير إلى قدرة المؤسسات المالية على تحقيق الالتزامات التعاقدية دون معوقات أو دعم قدرة المؤسسات المالية على هذه الالتزامات، بينما يشير الثاني إلى قدرة أسعار الأصول على أن تعكس الأداء الحقيقي عند حدوث تقلبات غير مبررة في الأسعار.

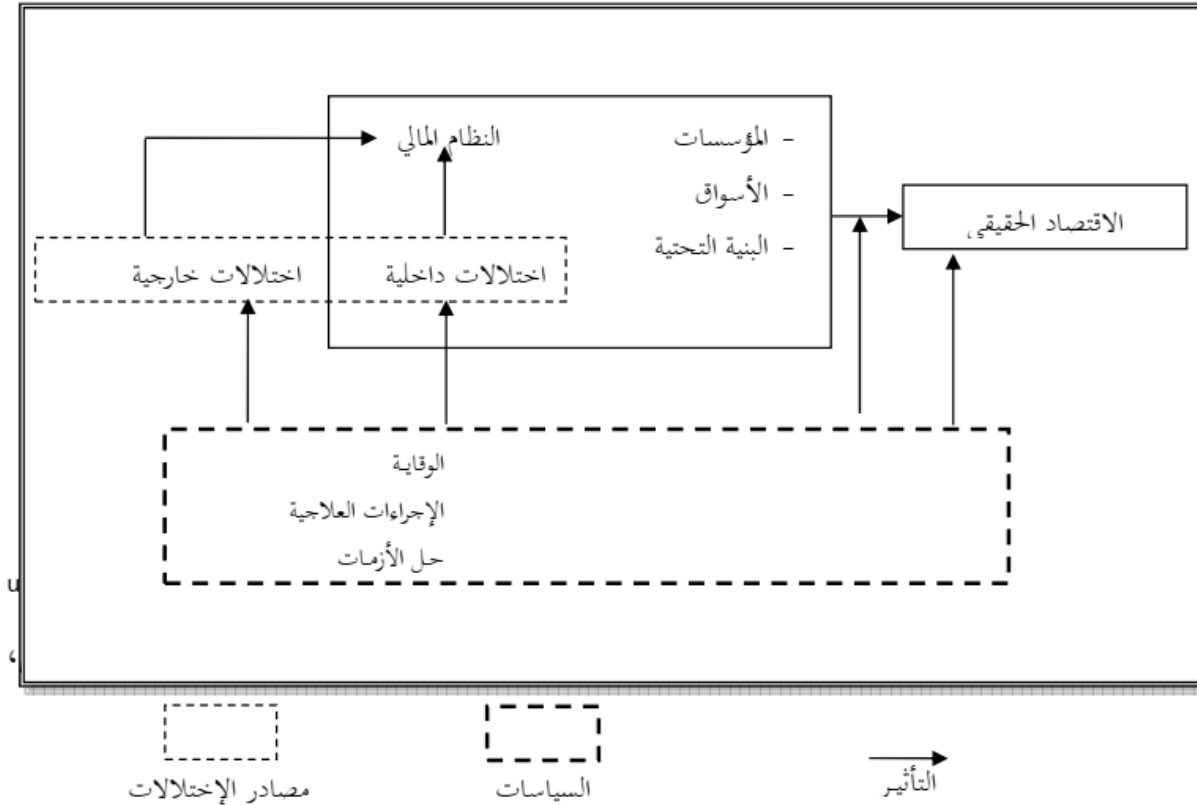
ويمكن أن نبين أهم العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01.01): يوضح العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي.

<sup>1</sup> Abagomi A.Alawoge& AL SADEK.mohamed(2008): (waht is financial stability ? ) financial stability paper series ,N°10 ,march,p09.

<sup>2</sup> Garry J. Schinasi,p08.

<sup>3</sup> ريمة ذهبي، مرجع سابق، ص40.



المصدر: غازي شيناسي (2005)، مرجع سابق، ص 05

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف داخليا من داخل النظام المالي، أو خارجيا من خلال الاقتصاد الحقيقي، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، فالسلطات المالية عادة قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات، وعلى العكس يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة ويراها محددة.

وينحصر دور السياسات غالبا عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تأثيره على النظام المالي، وذلك بعدة طرق منها المحافظة على قدرة النظام على استيعاب الصدمات، أو تشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية<sup>1</sup>.

#### ب. محددات الاستقرار المالي:

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي في ثلاثة مجموعات وهي:

1. المجموعة الأولى: العوامل الكلية للاقتصاد.

<sup>1</sup> ريمة ذهبي، مرجع سابق، ص 41.

2. المجموعة الثانية: الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق.

3. المجموعة الثالثة: فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ونظم الدفع.

ب.1. المجموعة الأولى: العوامل الكلية للاقتصاد:

إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية، فالبيئة السليمة للاقتصاد الكلي أحد أهم العناصر الأساسية للاستقرار المالي، الذي بدوره يحافظ على مناعة ورضانة النظام المالي وضبط الائتمان وتركيز السياسة النقدية على ضبط التضخم.

وسنحاول توضيح مؤشرات الحيلة الكلية على مستوى الاقتصاد الكلي<sup>1</sup>

الجدول (11, 01) يوضح مؤشرات الحيلة والحذر على مستوى الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الكلي	
النمو	الاقتصادي:
- مجموع معدلات النمو.	ازدهار الإقراض وسعر الأصول:
- تدهور القطاعات.	نوبات ازدهار الإقراض.
<b>ميزان المدفوعات:</b>	نوبات ازدهار أسعار الأصول.
- عجز الحساب الجاري.	<b>إطار العدوى</b>
- كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي.	العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية.
- الدين الخارجي ( بما في ذلك هيكل الاستحقاق ).	الآثار الجانبية للتجارة.
- معدل التبادل التجاري.	<b>عوامل أخرى:</b>
- تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال.	الإقراض والاستثمار الموجه.
<b>التضخم:</b>	لجوء الحكومة للنظام المصرفي.
- عدم استقرار التضخم.	التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.
<b>أسعار الفائدة والصراف:</b>	
التقلب في أسعار الفائدة والصراف.	
مستوى أسعار الفائدة الحقيقية.	
سعر قابلية الصراف للاستمرار.	
ضمانات سعر الصراف.	

المصدر: أ. أحمد طلفاح "مؤشرات السلامة المالية" من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت <http://www.arab>

<sup>1</sup> شقروش عبد القادر، مرجع سابق، ص 45.

المجموعة الثانية: الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق:

من أجل الحفاظ على الاستقرار النظام المالي لا بد من توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتأطير كل من مستويات وطبيعة وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها، فمهمة الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق المالية هي التقليل أو الحد من المخاطر ومواطن الضعف إما داخليا من داخل النظام المالي أو خارجياً في الاقتصاد الحقيقي، و على سبيل المثال تختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، فالسلطات المالية عادة قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها، من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات.<sup>1</sup>

و الجدول الموالي يلخص أهم مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة:

الجدول(02, 11) يلخص أهم مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة

المخاطر الخارجية	المخاطر الداخلية
اضطرابات اقتصادية كلية:	• مخاطر على أساس المؤسسات:
* مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية.	* المخاطر المالية:
* اختلالات سياسية.	الائتمان.
الأحداث:	السوق.
* الكوارث الطبيعية.	السيولة.
* التطورات السياسية.	سعر الفائدة.
* أرباح الشركات الكبرى.	العملة.
	* المخاطر التشغيلية:
	جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات.
	المخاطر القانونية / المتعلقة بالنزاهة.
	مخاطر السمعة.
	مخاطر إستراتيجية الأعمال.
	تركز المخاطر.
	مخاطر كفاية رأس المال.
	• مخاطر على أساس الأسواق:
	* مخاطر الطرف المقابل.
	* عدم اتساق أسعار الأصول:
	الائتمان - السيولة
	* العدوى.
	• مخاطر على أساس البنية التحتية
	* مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية.
	* مواطن المشاشة في البنية التحتية:
	القانونية - التنظيمية - المحاسبية - الرقابية
	* أرباح الثقة المؤدي إلى موجات السحب.

<sup>1</sup> شقروش عبد القادر، مرجع سابق، ص 46/45.

المصدر: غازي شيناسي، 2005 مرجع سابق، ص 06.

### المجموعة الثالثة: فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع

إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي والاقتصادي ككل و المتمثلة فيما يلي:

**1-** إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6.1% في سبتمبر 2008 وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات، في حين قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من 605000 وظيفة منذ بداية عام 2008.

أما في الاقتصاد الأوروبي فقد ارتفعت معدلات البطالة أيضاً على سبيل المثال في الاقتصاد البريطاني حسب إحصائيات "مكتب الإحصاءات القومية" ارتفع مستوى البطالة إلى 904900 بزيادة حوالي 32500 حالة، وذلك في أوت 2008.

كما عانت إسبانيا بدورها من ارتفاع معدلات البطالة أيضاً حيث وصلت إلى 9,9% وبالتالي ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الإسباني بنحو 425 ألف حالة عن سنة 2008.

كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل (بلجيكا، النمسا، ألمانيا، السويد، الدانمرك) وغيرهم من الدول الأخرى.<sup>2</sup>

**2-** إن غياب الاستقرار المالي أثر في النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لكل من عامي 2008 و 2009 ففي مراجعاته التي أصدرها في أبريل عام 2008 ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبسبب استمرار أزمة الرهن العقاري وتداعياته يتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.8

<sup>1</sup> شقروش عبد القادر، مرجع سابق، ص 46.

<sup>2</sup> عبد الله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، 2009، ص 09/08، www.pidegypt.org.

% بدلاً من 4.9%، وذلك حسب تقديرات سنة 2008م، وفي عام 2009م سينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.8%، وهذه التقديرات كانت أكثر تفاؤلاً حيث هناك تقديرات أخرى تشير إلى احتمال نمو الاقتصاد العالمي عامي 2008 و 2009 بنسب تتراوح بين ( 3% و 8% و 2.5%)<sup>1</sup>.

**3-** تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء أزمة الرهن العقاري، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة<sup>2</sup>.

**4-** أظهرت نتائج الأزمات المالية في دول العالم كوارث على جميع الأصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، والتي ستمتد آثارها لسنوات قادمة من بعد حدوثها، انطلاقاً من الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و 2002م، والتي أدت إلى تعثر العديد من المصارف التقليدية، ومن بينها ثمانية مملوكة للدولة وخسارة إجمالية قدرت بـ 3.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أزمة الرهن العقاري التي يعيشها الاقتصاد العالمي وآثارها والتي قد تصل تكاليفها إلى 1 تريليون (1000 مليار دولار)، هذه الأزمات ما هي إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم يتعدى دورة حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية (كبنيد لبرجر) وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير (هيمان مينسكي) الذي توصل إلى نتيجة مفادها "إننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للأزمات المالية"<sup>3</sup>.

**5-** أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي " 25 بنك " لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ، 2007 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها إلى مستهلكين<sup>4</sup>.

**6-** أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء، أما في الصين والهند فعلى الرغم من وجود التفاؤل لدى بعض

<sup>1</sup> بلواني أحمد، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، 2008، www.kantakj.com.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الأسرح، تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصري، 2009، ص 10، <http://iefpedia.com>، 2020/08/30، 18:00.

<sup>3</sup> بلواني أحمد، مرجع سابق، ص 76، 75.

<sup>4</sup> مشتاق محمود السبعوي وآخرون، الإستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي، جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية، العدد 2، العراق، 2012، ص 73، متاح على <https://www.researchgate.net> ( 30/08/2020 ).

الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين هذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي 21% صادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

7- تأثر الاقتصاد الهندي بالأزمة المالية والتي أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أحدث انخفاض حاد في الطلب على الصادرات الهندية في أسواقها الرئيسية، وقد أصاب قطاعات وهرات والأحجار الكريمة هذه الأضرار حيث فقد أكثر من 300000 عامل وظائفهم في ذلك القطاع، والأثر السلبي الآخر للأزمة المالية في الاقتصاد الهندي هو تأثر قطاع تصدير الملابس الجاهزة، وقطاعات المنسوجات والجلود والصناعات اليدوية ومكونات السيارات، وقد كان مقدار الأضرار في قطاع الصادرات الهندية بشكل عام حوالي 21% من الناتج المحلي الإجمالي في فبراير من عام 2009 وهو أشد انخفاض في الصادرات على مدى العقدين الماضيين.<sup>2</sup>

8- أثرت الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند 0%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 14.3%، من خلال ما سبق تتضح لنا الآثار السلبية التي أحدثتها الأزمات المالية في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية وبوضوح، الأمر الذي يبرز لنا الأهمية والآثار الناجمة عن فقدان الاستقرار المالي، كما أثبتت الأزمات المالية ضعف وعدم جدوى السياسات المالية القائمة على أسس غير منضبطة والتي كانت على الدوام سبباً لحدوثها، لذلك كانت نقطة البداية للعديد من المؤسسات المالية بغرض التخلص من آثار هذه الأزمة هو لجوئها إلى أساليب وأدوات التمويل الإسلامي المعتمد من قبل المصارف الإسلامية التي كانت أقل المؤسسات تأثراً بالأزمة المالية العالمية الأخيرة و للإشارة " فإن الأثر القليل الناتج عن الأزمة المالية ظهر عند هذه المصارف الإسلامية، كان بسبب ارتباطاتها الخارجية بالنظام المالي والمؤسسات المالية التي تتهج أسلوب العمل التجاري القائم على أساس الفائدة الربوية.<sup>3</sup>

#### المبحث الثاني: الدراسات السابقة للدراسة

لازال موضوع الاستقرار المالي حديث عهد بالدراسة، وقد تم تناوله من قِبَل مجموعة من الباحثين في مجال المالية والمحاسبة، من خلال جوانب مختلفة، حيث برزت أهمية الموضوع بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، بحيث تم إنشاء معهد خاص يدرس الاستقرار المالي وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات الحديثة والأبحاث التي ذات صلة بموضوع الدراسة حيث تم تقسيمها حسب الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

<sup>1</sup> مشتاق محمود السبعوي وآخرون، مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> مشتاق محمود السبعوي وآخرون، مرجع سابق، ص 74/73.

<sup>3</sup> مشتاق محمود السبعوي وآخرون، مرجع سابق، ص 74.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الاستقرار المالي باللغة العربية نجد:

الدراسة الأولى: مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي: <sup>1</sup>

حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع الاستقرار المالي وآليات تحقيقه في ضوء المعطيات العملية والمنهجية والأسس والمبادئ التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، والمصارف الإسلامية وطبيعة عملها بشكل خاص وعالجت الدراسة الإشكالية الأساسية التالية:

هل هناك مؤشرات للاستقرار المالي في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الأزمة أم كان للأزمة المالية الأثر الكبير على أنشطتها؟

ومن أهداف هاته الدراسة توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والعالمي ككل، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المطروحة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن: عدم الاستقرار المالي الذي شهده النظام الرأسمالي سببه هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الوقوف أمام الأزمات المالية كونه يستند أسس غير منضبطة، كما توصلت الدراسة أن إلى القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجار فقاعاتها.

الدراسة الثانية : ريمه ذهبي، الاستقرار المالي النظامي " بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة ( -2011) 2003":<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العلمية للأزمة المالية) مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد02، جامعة كركوك العراق، 2012.

<sup>2</sup> ريمه ذهبي، الاستقرار المالي النظامي " بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 -2011)، " أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة )، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة، الجزائر،(2012-2013) .



اهتمت الدراسة بموضوع الاستقرار المالي الذي يحتل صدارة اهتمام التظاهرات المالية العالمية، خاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة التي شهدت الساحة المالية الدولية وعالجت الدراسة الإشكالية الأساسية التالية: ما مدى الاستقرار المالي النظامي الجزائري؟

وكان من أهداف الدراسة بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اعتبار الرقابة الاحترازية أهم وسيلة مراقبة في يد السلطات الإشرافية، فمن خلالها يتم ضمان استقرار أهم الوحدات المكونة للنظام المالي ممثلة خصوصا في البنوك والذي يعتبر تعثرها الأخطر على الإطلاق، كون تعثر البنك لا يمس البنك فقط بل يمتد ليمس باقي البنوك وباقي المؤسسات المالية ليؤثر بعد ذلك على الاقتصاد الحقيقي نتيجة تضيق منح القروض.

كما توصلت الدراسة لاعتبار اتفاقية بازل أهم إجراء أُنخذ دوليا لمواجهة الخطر النظامي، وكذلك اعتبار مرحلة قياس الخطر النظامي أصعب مرحلة وذلك لصعوبة تحديد إطار هذا الخطر وكذا تعدد أبعاده، وأوصت الدراسة باستعمال كل من المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية بشكل متكامل دون تمهيش مقارنة عن الأخرى، وكذلك اتخاذ أكثر من طريقة عند قياس الخطر النظامي وذلك لتدارك نقائص اختيار طريقة واحدة وأوصت كذلك بتعزيز سلامة النظام المالي الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية كون هذا المتغير خارج عن سيطرة السلطات المحلية.

### الدراسة الثالثة: أسماء يحياوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي<sup>1</sup> 2014-2015 :

اهتمت الدراسة بموضوع دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك بالاعتماد على الأدوات والوظائف التي تؤديها هاته البنوك وتفادي الوقوع في المشاكل والعوائق التي تعرقل الهدف الأساسي، وعالجت الدراسة الإشكالية الأساسية التالية : ما هو دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي؟ وكان من أهداف الدراسة التعرف على موضوع جديد هو الاستقرار المالي وكذا الترابط بينه وبين البنوك المركزية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن: البنك المركزي يعتبر أهم المؤسسات التي تشرف على شؤون النقد والائتمان، وكذلك الاستقرار المالي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تصنع عدة تأثيرات سلبية تجعل البنك المركزي لا يحقق أهدافه المراد الوصول إليها ومنها الاستقرار النقدي والمالي ومن أهم المخاطر المالية التي تعتبرها عائق هي مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، وبالنسبة للتوصيات الدراسة فمنها أنه يجب وضع عدة خطط وطرق سليمة ودقيقة من أجل عدم الوقوع في الأزمات والاضطرابات بالنسبة للبنوك المركزية من طرف مسيرتها، وهذه الخطط والطرق متمثلة في دراسات قام بها خبراء لفائدة البنوك، كما أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الخبراء والمتمكنين في الدول الأجنبية

<sup>1</sup> : أسماء يحياوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2014-2015).

من أجل تبادل المعلومات وإعطاء الكثير من الأفكار الإيجابية من ناحية الوصول إلى الهدف وهو تحقيق الاستقرار المالي في البنوك المركزية.

الدراسة الرابعة: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية ومنها إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية، حيث توصل فريق البحث إلى خلاصة مفادها:

هناك اهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الاستقرار المالي الكلي، وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن.

مؤشر الاستقرار المالي لدى الدول العربية حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الاستقرار المالي باللغة الأجنبية نجد:

الدراسة الأولى: Garry J. Schinasi, **Defining Financial Stability**, IFMworking paper, wp04/187, October 1, 2004:

الهدف الرئيسي من هاته الورقة هو إعطاء تعريف للاستقرار المالي وتناقش هاته الورقة عدة آثار عملية للتعريف، كما تطرقت للمفاهيم السابقة لنقاط القوة والضعف المالية، والمبادئ الرئيسية لتحديد الاستقرار المالي، ثم عرضت الورقة البحثية عدة مفاهيم للاستقرار المالي لأهم البنوك والمؤسسات المالية والنقدية العالمية، ثم تعرضت لبعض الآثار العملية للتعريف. وحسب الباحث فقد توصل إلى تعريف الاستقرار المالي من حيث قدرته على تسيير وتعزيز العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات، وعلاوة على ذلك اعتبر الاستقرار المالي سلسلة متصلة قابلة للتغيير على مر الزمن، وتتناسق مع مجموعات متعددة من العناصر المكونة للتمويل.

Shaker Al-Kharouf, *The Determinants of Financial Stability*, الدراسة الثانية:  
Submitted in partial fulfillment of the requirements for the master's  
degree in Investment and Finance Faculty of Graduate Studies at the  
Hashemite University

Zarqa – Jordan (31 January 2019)

تهدف هذه الدراسة إلى فحص محددات الاستقرار المالي لـ 13 بنكا تجاريا مدرجا في بورصة عمان للفترة الممتدة (2007/2006) (، حيث قام الباحث بقياس الاستقرار المالي من خلال ثلاث متغيرات رئيسية "كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، عدد الشيكات المرترجة"، حيث تم استخدام النهج الإحصائي لبيانات اللوحة المتوازنة للتحليل.

كما توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

عندما يقاس الاستقرار المالي بكفاية رأس المال تشير النتائج التجريبية إلى وجود تأثير سلبي لمعدل التضخم على نسبة كفاية رأس المال، يعني هذا أنه إذا زاد التضخم في البلاد، فسيكون عكسيا تؤثر على قدرة البنوك على الحفاظ على نسبة عالية من كفاية رأس المال.

عندما يقاس الاستقرار المالي بالقروض المتعثرة وجد الباحث تأثير سلبي للعائد على حقوق الملكية على نسبة القروض المتعثرة، وهذا يعني أنه في حالة زيادة نسبة القروض المتعثرة فإنها ستؤثر على البنك.

عندما يقاس الاستقرار المالي بمؤشر الشيكات المرترجة وجد الباحث أن معدل تضخم موجب على عدد الشيكات المرترجة مما يعني إذا زاد معدل التضخم فسوف يؤدي ذلك إلى مشاكل في القوة الشرائية يسبب صعوبات في القدرة على دفع شيكاتهم.

## خلاصة الفصل الأول:

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهمية الاستقرار المالي والمفاهيم المتعلقة به ومحددات الاستقرار المالي، عرف موضوع الاستقرار المالي الكثير من النقاش بين الباحثين حيث يحاول الباحثون في كل مرة إيجاد تقديم مفهوم للاستقرار المالي، بينما قمنا بتخصيص المبحث الثاني من هذا الفصل لعرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع محل الدراسة.

لذلك سيتم في الفصل الثاني دراسة الاستقرار المالي لمجموعة من البنوك الموجودة في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة

(2008-2019).

الفصل الثاني: دراسة حالة للاستقرار

المالي لعينة من البنوك في النظام

المصرفي الكويتي

## تمهيد:

خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي, سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للاستقرار المالي على الواقع, وذلك بإجراء دراسة ميدانية للتوصل إلى نتائج الدراسة من خلال عينة من البنوك المدرجة في النظام المصرفي الكويتي, ويهدف الإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة, طريقة جمع وتلخيص المعطيات للتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها, والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة, كما سيتم عرض, تحليل, تفسير ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

سنعرض مجتمع وعينة الدراسة, والمتمثلة في البنوك محل الدراسة وهي (بنك الخليج الكويت, البنك الأهلي, والبنك الأهلي المتحد, والبنك التجاري, بنك بويان), وسنتطرق إلى الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض النتائج الدراسية, تحليلها ومناقشتها:

بعد عرض طريقة أدوات الدراسة, سنقوم بتطبيقها ومناقشتها على مجموعة من البنوك المدرجة في النظام المصرفي الكويتي, وذلك باستخدام نموذج بانل.

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتمثل الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أساساً في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة المعتمد عليها في الدراسة وكذا مصادر البيانات والأدوات الإحصائية المعتمدة، حيث سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى الطريقة المعتمدة لدراسة هذا الموضوع من خلال المطلب الأول، وكذا تحديد الأدوات المستعملة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال المطلب الثاني.

## المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

## الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة:

أولاً: مجتمع الدراسة:

## 1/ بنية القطاع المصرفي الكويتي:

يبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت 23 مصرفاً، تشمل مصرفين حكوميين و21 مصرفاً خاصاً، وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية، مشتركة، وأجنبية، وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الكويتية المحلية 353 فرعاً. ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص الكويتي، كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا.<sup>1</sup>

## 2/ تطورات القطاع المصرفي الكويتي:

بهدف تطوير العمل المصرفي في الكويت، تم تطبيق مجموعة من المبادرات المهمة في القطاع المصرفي الكويتي خلال الأعوام العشرين الماضية، بالإضافة إلى ذلك يسعى بنك الكويت المركزي في الوقت ذاته إلى تطوير إطار العمل التنظيمي والتشريعي للتعاملات المالية

<sup>1</sup> اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي الكويتي، تاريخ الاطلاع: 2020/09/24

<https://uabonline.org/ar/en/research/bankin>

والمصرفية، وتحديث سياسات إشرافه وبرامجه، ويستمر بنك الكويت المركزي باتخاذ التدابير اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل المعروفة ببازل 3، حيث تم تشكيل لجنة توجيهية شاركت فيها المصارف الكويتية بممثلين عنها لوضع



الضوابط الرقابية اللازمة، وتشمل هذه المعايير مجموعة من الضوابط التي من شأنها تحسين جودة رأس المال وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية، بالإضافة إلى معايير تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية. وانطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل 3، إعتد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13 في المائة يتم تطبيقها على مراحل بين عامي 2014 و2016. وجاء تحديد هذه النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال.<sup>1</sup>

ثانياً: عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في 6 بنوك متواجدة في النظام المصرفي الكويتي من أصل 23 مصرفاً والجدول التالي يوضح أهم المعلومات عنها:

الجدول (03, 11) يوضح أهم المعلومات عن البنوك محل الدراسة

اسم البنك	التأسيس	رأس المال	عدد الفروع	نوع البنك
بنك الخليج	1960	250 770 دك236	59 فرعا	تجاري
بنك الأهلي المتحد	1971	97 565 946 دك	21 فرعا	إسلامي
بنك الأهلي	1967	115 294 435 دك	33 فرعا	تجاري
بنك التجاري	1960	127 202 234 دك	54 فرعا	تجاري
بنك بوبيان	2004	116 600 000 دك	/	تجاري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك.

ثالثاً: مبررات اختيار النظام المصرفي الكويتي:

\* كون النظام المصرفي الكويتي أحد أهم أعمدة الاقتصاد الكويتي.

\* كون مواقع هذه البنوك الموجودة في النظام المصرفي الكويتي توفر على مواقعها الرسمية كل المعلومات اللازمة عنها، وكذلك التقارير المالية السنوية وهذا ما نحتاجه في الدراسة.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة

<sup>1</sup> اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم اختيار مجموعة من المؤشرات معدل العائد على حقوق الملكية (ROE), معدل العائد على الأصول (ROA), معدل ربحية السهم الواحد (Shares), معدل التضخم (Inflation), معدل النمو (GDP), معدل الاستدانة (Credit) كمتغيرات مستقلة, ومعدل كفاية رأس المال (bazel) كمتغير تابع, ويمكن توضيحها فيما يلي:

### 1- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة الحالية في معدل كفاية رأس المال أو ما تعرف بنسبة بازل, حيث تفيد النسب المحسوبة وفق هذا المعيار مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بأنواعها, وعلى مدى كفاية رأس المال لمقابلة الخسائر التي قد تنجم عن منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها دون المساس بالودائع, وذلك على أساس أن هذا رأس المال يمثل هامش أمان وخط دفاع ضد تلك المخاطر رغم صغر حجمه, لذلك تحسب مدى كفايته لهذا الغرض, وتحسب هذه النسبة وفق طرق معقدة وطويلة بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{رأس المال} / \text{مجموع الأصول والتعهدات بطريقة مرجحة الخطر} < 8\%$$

### 2- المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في مجموعة من المؤشرات, مؤشرين للربحية أو المردودية العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA), حيث يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف الرفع المالي.<sup>2</sup> وكذلك مؤشر معدل ربحية السهم الواحد (Shares), ومؤشر معدل الاستدانة (Credit).

وكذلك مؤشر معدل النمو الناتج المحلي الخام (GDP), ومؤشر معدل التضخم (Inflation), حيث تم استخراج هذه المعدلات من موقع صندوق النقد الدولي متغيرات دولة الكويت, ويمكن تحديد كيفية حساب متغيرات المستقلة للدراسة كما يلي:

### الجدول (04, 11) يوضح طريقة حساب المتغيرات المستقلة

الرمز المعبر عنها	كيفية حسابها	المتغيرات
ROE	إجمالي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
ROA	إجمالي الدخل / إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول
Credit	إجمال الاستدانة / إجمالي الأصول	معدل الاستدانة
Shares	النتيجة الصافية / عدد الأسهم	معدل ربحية السهم الواحد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كتاب ناصر سليمان التسيير البنكي.

<sup>1</sup> سليمان ناصر, التسيير البنكي, دار المعترز, عمان, سنة 2009, ص 39/38.

<sup>2</sup> سليمان ناصر, مرجع سابق, ص 42.

الفرع الثالث: مصادر بيانات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات الصلة بموضوع الدراسة متمثلة في ما يلي:

أولاً: البيانات الثانوية:

وهي بيانات الجانب النظري من الدراسة، حيث قمنا بجمع الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول محددات الاستقرار المالي باستخدام الكتب، المجالات، المقالات، المذكرات الجامعية.

ثانياً: البيانات الأولية:

حيث تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبنوك عينة الدراسة من المصادر الآتية:

- القوائم والتقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك الموجودة في النظام المصرفي الكويتي للفترة (2008-2019) المنشورة في موقع الرسمي للبنوك محل الدراسة (بنك الخليج، بنك الأهلي، بنك الأهلي المتحد، بنك التجاري، بنك بويان).
- متغيرات دولة الكويت (معدلات التضخم، معدل النمو GDP)، من الموقع الرسمي [www.imf.org](http://www.imf.org)

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

يشمل إطار الدراسة على التعريف بأهم الأدوات المستخدمة في الدراسة أدوات الإحصاء الوصفي، ارتباط بيرسون وبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي نختصرها بكلمة " بانل"، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، ومنها صياغة نموذج الدراسة وهذا من خلال برنامج Eviews9.

كما استخدم الباحث برنامج Excel 2007 كأساس لجمع البيانات، تلخيصها وحساب المؤشرات المتعلقة بالدراسة.

الفرع الأول: أدوات الإحصاء الوصفي

وهي تسمى بمقاييس الموضع أو المتوسطات Averages، وهي تلخص البيانات عن طريق إيجاد قيمة متوسطة لها ومن أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداماً ما يلي:

\* الانحراف المعياري؛ \* أكبر قيمة؛ \* المتوسط الحسابي؛ \* أقل قيمة.

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباط (بيرسون)

الهدف من بناء مصفوفة الارتباط لبيرسون هو دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بحيث يستخدم إذا كانت المتغيرات مقاسة بمقياس كمي، وذلك من خلال دراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تم تنظيم وتلخيص المعلومات لتسهيل فهمها ودراستها.

الفرع الثالث: نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

أولاً: تعريف بيانات بانل

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً.<sup>1</sup>

بانل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

- ✓ الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع - متغير الاستجابة) ومحدداته (المتغيرات المستقلة).
- ✓ الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة.
- ✓ الحد المقطعي: والذي قد يكون مجموعة دول، محافظات، مؤسسات، أسر أشخاص، سلع... الخ، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة.

ثانياً: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green (1993)، من هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

من الفترات الزمنية فان نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:  $T$  في من المشاهدات المقطعية مقاسة  $N$  ليكن لدينا

$$y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j}(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(1)$$

1- النموذج التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات  $\beta_0(i)$  و  $\beta_i$  ثابتة لجميع الفترات الزمنية (بمهل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j}(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(2)$$

حيث أن  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \varepsilon$  تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة (2) (Greene, 2012) بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره  $(N*T)$ .

<sup>1</sup> شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2000، ص 20.

## 2- نموذج التأثيرات الثابتة:

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لنموذج البانل، لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية<sup>1</sup>:

$$y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j x_j(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(3)$$

حيث أن  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2\varepsilon$ .

## 3- نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى  $\sigma^2\varepsilon$ ، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، حيث يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة ( Gujarati, 2003)، أما في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع  $\beta_0(i)$  كمتغير عشوائي له معدل مقداره  $\mu$  أي<sup>2</sup>:

$$\beta_0(i) = \mu + V_i \quad i=1,2,\dots,N \quad \dots(4)$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_j(it) + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(5)$$

## ثالثاً: اختبارات التحديد (أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات الطولية)

بعد معرفة مختلف النماذج التي يقدمها بانل لبد من اختيار احد هذه النماذج والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات و القيمة السوقية تمثيلاً جيداً، ولأجل إيجاد النموذج الملائم يتم استخدام ما تسمى باختبارات التحديد كما ذكرنا سابقاً بوجود نموذجين رئيسيين من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة؟

لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل سوف نقوم بعرض أسلوبيين:

<sup>1</sup> بدروي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 209.

<sup>2</sup> زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، 2012، ص 272.

✓ الأول: مضاعف الانحدار LM لغرض الاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي و(نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية):

ويكون ذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0: P > 0.05$  (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار المجمع)

$H_1: P < 0.05$  (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابتة أو نموذج الأثر العشوائية)

✓ الثاني: Hausman هو أسلوب الاختبار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

ويكون ذلك من خلال اختبار مقدرات النموذجين في ظل فرضيتين هما فرضية عدم مقابل الفرضية البديلة حيث:

$H_0: P > 0.05$  (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر العشوائية)

$H_1: P < 0.05$  (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابتة)

### المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بعد تحديد طريقة وأدوات الدراسة، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة التطبيقية وتحليلها إحصائياً في المطلب الأول، ومناقشة وتفسير النتائج الاقتصادية في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض أهم نتائج الدراسة ومن ثم مناقشتها من خلال المطلب الثاني.

### الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنتناول من خلال هذا الفرع عرض المقاييس الإحصائية الوصفية على متغيرات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض، وذلك بحساب كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أصغر وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة. والجدول التالي يلخص أهم النتائج الخاصة بدراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك كما يلي:

الجدول (05, 11): يبين نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	SHARES	CRDETA	GDP	INF	BASEL
Mean	0.015779	0.095800	0.048898	0.636820	0.067502	0.034600	0.184343
Maximum	0.082000	0.583700	0.371200	0.856400	0.622100	0.063000	0.278200
Minimum	-0.072600	0.001605	0.000670	0.019430	0.002000	0.005000	0.006000
Std. Dev.	0.022427	0.082883	0.069755	0.148452	0.085274	0.018765	0.039575

### المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط معدل كفاية رأس المال قد بلغ 0.184343 بانحراف معياري قدر بـ 0.039575. ولقد بلغت أدنى قيمة له 0.006000 وأعلى قيمة هي 0.278200، أما بالنسبة لمؤشر معدل العائد على الأصول فبلغ المتوسط 0.015779 بانحراف معياري قدر بـ 0.022427 حيث بلغت أدنى قيمة -0.072600 بقيمة سالبة وأعلى قيمة 0.082000.

أما مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية فكان المتوسط 0.095800 بانحراف معياري 0.082883 وأدنى قيمة 0.001605 وأعلى 0.583700 قيمة، أما مؤشر ربحية السهم الواحد بلغ المتوسط 0.048898 ، بانحراف معياري قدر بـ 0.069755 حيث بلغت أدنى قيمة 0.000670 وأعلى قيمة 0.371200 ، أما بالنسبة لمؤشر معدل الاستدانة فبلغ المتوسط 0.636820 بانحراف معياري قدر بـ 0.148452 حيث بلغت أدنى قيمة 0.019430 وأعلى قيمة 0.856400 ، أما بالنسبة لمعدل النمو والتضخم فقد بلغ متوسطهما على التوالي بـ 0.067502 / 0.034600 و بانحراف معياري قدر بـ 0.018765/ 0.085274 حيث بلغت أدنى قيمة لهما على التوالي 0.002000 | 0.005000 وأعلى قيمة لهما 0.622100 / 0.063000 .

### الفرع الثاني: تحليل نتائج الارتباط والانحدار بين مؤشرات المستقلة ومعدل كفاية رأس المال

سيتم من خلال هذا الفرع عرض النتائج الخاصة بمصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، كما سيتم عرض نماذج الانحدار بين القيمة السوقية للأسهم ومؤشرات الأداء المالي. أولاً: تحليل نتائج الارتباط بين المؤشرات الأداء والقيمة السوقية للأسهم

يمكن توضيح نتائج الارتباط بين معدل BASEL و المؤشرات المستقلة في الجدول التالي:

الجدول (06, 11): يبين نتائج نتائج الارتباط بين معدل BASEL و المؤشرات المستقلة في الجدول التالي

Correlation Probability	ROA	ROE	SHARES	CRETA	GDP	INF	BASEL
ROA SIG	1.000000						
ROE SIG	0.278883	1.000000					
SHEET SIG	-0.080435	0.615968	1.000000				
CRETA SIG	-0.246882	-0.207069	-0.117304	1.000000			
GDP SIG	-0.021088	-0.033666	0.234562	-0.163087	1.000000		
INF SIG	-0.202331	-0.169848	0.011815	0.220971	-0.294073	1.000000	
BASEL SIG	0.253766	-0.272287	-0.335151	0.042956	0.250753	-0.286193	1.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

تبين إشارة معامل التحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين عكسية أم طردية، بينما تبين قيمة معامل التحديد قوة العلاقة بين المتغيرين في حين القيمة الاحتمالية Sig تقارن بمستوى معنوية ( $0.01^*$ ) المقبول، حيث إذا كانت قيمة Sig أقل من ( $0.01^*$ ) فإن قيمة معامل الارتباط تختلف معنوياً عن الصفر، أي توجد هناك دلالة إحصائية بين المتغيرات في الواقع.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية (ارتباط موجب) بين المتغير التابع **BASEL** والمتغيرات المستقلة (ROE و GDP) أي هناك دلالة إحصائية لمعامل الارتباط، حيث بلغت درجة الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة على التوالي  $-0.272287$ ،  $-0.250753$ ، عند مستوى معنوية  $0.0353$ ،  $0.0533$  على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول  $0.01$ ، وبالتالي نستنتج وجود دلالة إحصائية بين المتغيرات (قيم غير عشوائية)، وهناك علاقة عكسية بين **BASEL** و المتغيرات (INF و SHEET بقيمة على التوالي  $-0.286193$  و  $-0.335151$  وعند مستوى معنوية  $0.0266$  و  $0.0089$  أقل من  $0.01$  أي وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين.

### ثانياً: تحليل الانحدار للمتغير التابع بدلالة مؤشرات الأخرى المستقلة:

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الانحدار لاختبار قدرة المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية المحاسبية في تفسير القيمة السوقية للأسهم.

### 1- نتائج تقديرات نماذج بانل:

من أجل تحديد مدى قدرة مؤشرات المستقلة المتمثلة في (ROE, ROA, Shares, Cridet, GDP, Inf) على تفسير bazel، سنقوم ببناء نموذج الانحدار المتعدد من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل البيانات المقطعية، الذي يعتمد على تحليل نموذج الانحدار من خلال ثلاثة أساليب للتحديد وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، من خلال تطبيق الطريقة المناسبة لكل نموذج على برنامج Eviews9، بعد إدخال البيانات السابقة كانت النتائج كما يلي:

الجدول (07, 11) نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغيرات	المعاملات	نماذج التقدير	
		تجميعي	الآثار الثابتة
C	$\beta_0$	0.177098	0.188207
	(prob) الاحتمال	0.0000	0.0000
ROA	$\beta_1$	0.515335	-0.005871
	(prob) الاحتمال	0.0251	0.9761
ROE	$\beta_2$	-0.104223	0.123986
	(prob) الاحتمال	0.1983	0.0888
SHARES	B3	-0.124768	-0.499160



	0.0000	0.1866	الاحتمال (prob)	
	0.027309	0.035693	B4	CRIDET
	0.2603	0.2667	الاحتمال (prob)	
	0.093285	0.120585	B5	GDP
	0.0419	0.0485	الاحتمال (prob)	
	-0.431477	-0.452916	B6	INF
	0.0313	0.0919	الاحتمال (prob)	
	0.630381	0.264851	Adjuted R-squared	
	11.06238	4.542644	f-statistic	
	0.000000	0.000873	(Prob)f-statistic	
	1.338749	0.761623	Durbin-watson stat	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال نتائج تقديرات نماذج بانل لمتغيرات الدراسة المبينة في الجدول أعلاه يمكن تحليل كل نموذج على حدا وباختصار من خلال تحديد ما يلي:

القيم الاحتمالية للمعاملات الجزئية، معامل التحديد والقيم الاحتمالية الكلية للنموذج، وحتى تكون لمعاملات دلالة إحصائية من عدمها فهذا يقوم على فرضيتين هما:

$$H_0 : \beta_0 = 0 \quad (\text{إذا } \beta_0 \text{ ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية } 5\%)$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0 \quad (\text{إذا } \beta_0 \text{ لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية } 5\%)$$

نختار  $H_0$  إذا كانت  $\text{prob} > 0,05$  والفرضية البديلة في الحالة العكسية.

✓ دراسة نموذج الانحدار التجميعي لمعدل كفاية رأس المال:

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية للمعاملات الجزئية اغلبها مقبولة إحصائياً أي نقبل الفرضية  $H_1$  ونرفض  $H_0$  باستثناء (ROE) و (SHARES) و (CRIDET) فهي مرفوضة إحصائياً (أي قيمتها الاحتمالية أكبر من (0.05)، وأن المتغيرات مجتمعة لها قدرة على تفسير المتغير التابع الذي هو معدل كفاية رأس المال (نسبة بازل) بنسبة 17,71% وهي نسبة وهي نسبة تفوق نسبة الحد الأدنى من كفاية رأس المال الذي وضعه النظام المصرفي الكويتي والتي تقدر بـ 12%، كما نلاحظ بناء على نتائج التقدير أن قيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر (Prob(f-statistic) هو 0.000873 وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية (0,05) وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.

✓ دراسة نموذج الآثار الثابتة لمعدل كفاية رأس المال:

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية للمعاملات الجزئية مرفوضة إحصائياً (أي قيم الاحتمال أكبر من (0.05)، باستثناء الثابت و (SHARES) و (GDP) و (INF), وأن المتغيرات المستقلة لها قدرة على تفسير المتغير التابع الذي هو معدل كفاية رأس المال (نسبة بازل) بنسبة 18,82% وهي نسبة تفوق نسبة الحد الأدنى من كفاية رأس المال الذي وضعه النظام المصرفي الكويتي والتي هي 12%، كما نلاحظ بناءً على نتائج التقدير أن قيمة الاحتمال المرفق بإحصائية فيشر (Prob(f-statistic) هو وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية (0,05) وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.

### ✓ دراسة نموذج الآثار العشوائية لمعدل كفاية رأس المال:

لا نستطيع تقديره لأن عدد المتغيرات أكبر من عدد البنوك.

### 2- اختبارات المقاضلة بين نماذج الدراسة:

من أجل تحديد النموذج المناسب للبيانات الطويلة للتحقق من خاصية التجانس أو عدم تجانس النموذج المستخدم سوف نقوم بعرض أسلوبين هما: اختبار لاغرونج (LM) و اختبار Hausman بحيث تظهر نتائج المقاضلة بدءاً من:

### 2-1 نتائج المقاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي الآثار الثابتة و العشوائية:

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، ويكون ذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: P > 0.05$$

(بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار المجمع)

$$H_1: P < 0.05$$

(بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية)

تظهر النتائج في الجدول التالي:

### الجدول (08, 11) يبين نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

Null (no rand Effect) Alternative)	Cross-section	Time	Both
Breusch-agan	47.22203	0.064060	47.15797
Prob	(0.0000)	(0.8002)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات Eviews9

يظهر الجدول أعلاه نتيجة اختبار لاغرانج LM التي بلغت للقاطع 47.2220، أما للفترة فكانت تساوي 0.064060، أما بالنسبة للقاطع والفترة معا فيساوي 47.1579، باحتمال معدوم، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج الانحدار التجميعي لا يناسب هذه الدراسة.

### 3-2 نتائج اختبار Hausman للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:

يستخدم اختبار Hausman لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ويكون ذلك من خلال اختبار مقدرات النموذجين في ظل فرضيتين هما فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة حيث:

(بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية)  
( بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة )

$H_0: P > 0.05$

$H_1: P$

وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول ( 09 , 11 ) يظهر نتائج اختبار Hausman

Hausman test	
Chi-statistic	Prob
67.610544	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews9

يشير اختبار Hausman الذي يتبع توزيع "كاي مربع" (3 درجات) إلى 67.610544، وباحتمال (0.0000)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية  $H_0$ ، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر مؤشرات المستقلة على المؤشر التابع (نسبة بازل) في النظام المصرفي الكويتي.

والجدول التالي يلخص أهم نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة الأمثل محل الدراسة لمعدل كفاية رأس المال (BASEL) بدلالة المؤشرات المتمثلة في العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل ربحية السهم الواحد (SHARES)، ومعدل الاستدانة (CREDIT)، ومعدل النمو الناتج المحلي الخام (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، وتظهر نتائج تقدير معالمته كالتالي:

الجدول (10, 11) يظهر نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة

DependentVariable: BASEL				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/23/20 Time: 11:07				
Sample: 2008 2019				
Periodsincluded: 12				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.188207	0.019219	9.792651	0.0000
ROA	-0.005871	0.195180	-0.030078	0.9761
ROE	0.123986	0.071404	1.736401	0.0888
SHARES	-0.499160	0.093827	-5.319983	0.0000
CREDTA	0.027309	0.023981	1.138783	0.2603
GDP	0.093285	0.044650	2.089255	0.0419
INF	-0.431477	0.194621	-2.217009	0.0313
EffectsSpecification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.693028	Meandependent var	0.184343	
Adjusted R-squared	0.630381	S.D. dependent var	0.039575	
S.E. of regression	0.024060	Akaike info criterion	-4.452354	
Sumsquaredresid	0.028366	Schwarz criterion	-4.068391	
Log likelihood	144.5706	Hannan-Quinn criter.	-4.302165	
F-statistic	11.06238	Durbin-Watson stat	1.338749	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews9

بعد تقدير النموذج الأمثل للدراسة وجب علينا دراسة المعنوية الإحصائية للمعاملات وذلك لتفسير علاقة معدل كفاية رأس المال بدلالة المؤشرات.

\*دراسة المعنوية الإحصائية:

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

اختبار المعنوية الإحصائية نقوم بوضع فرضيتين كما يلي:

$$H_0: \beta_0=0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة الحد الثابت  $\beta_0$

انطلاقا من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob لـ  $\beta_0$  تساوي ( 0.0000 ) أقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن  $\beta_0$  تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05).

✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة  $\beta_1$

انطلاقاً من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.9761 أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة H1، أي أن  $\beta_1$  لا تختلف معنوياً عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية، وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه لا توجد علاقة بين معدل العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال.

#### ✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta_2$

انطلاقاً من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0888 أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة H1، أي أن  $\beta_2$  لا تختلف معنوياً عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية، وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05) أي أنه لا توجد علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس المال.

#### ✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta_3$

انطلاقاً من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0000 أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية العدم، أي أن  $\beta_3$  تختلف معنوياً عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي ليست قيمة عشوائية، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه توجد علاقة بين معدل ربحية السهم الواحد ومعدل كفاية رأس المال.

#### ✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta_4$

انطلاقاً من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.2603 أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة H1، أي أن  $\beta_2$  لا تختلف معنوياً عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية، وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05) أي أنه لا توجد علاقة بين معدل الاستدانة ومعدل كفاية رأس المال.

#### ✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta_5$

انطلاقاً من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0419 أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية العدم، أي أن  $\beta_3$  تختلف معنوياً عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي ليست قيمة عشوائية، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه توجد علاقة بين معدل النمو الناتج المحلي الخام ومعدل كفاية رأس المال.

#### ✓ اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta_6$

انطلاقاً من الجدول رقم (10-11) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0313 أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية العدم، أي أن  $\beta_3$  تختلف معنوياً عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة

هي ليست قيمة عشوائية، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه توجد علاقة بين معدل التضخم ومعدل كفاية رأس المال.

- اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقوم بوضع فرضيتين كما يلي:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \text{oumois}(\beta_j \neq 0)$$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10-11) أن احتمالية إحصائية فيشر تقدر بـ 0.0000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H1، وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائياً وأنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنوياً عن الصفر.

✓ اختبار جودة التوفيق:

من خلال الجدول رقم (10-11) يمكن ملاحظة أن المعادلة المقدرة تفسر (69,30%) من التغيرات الإجمالية للقيمة السوقية للأسهم، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج.

❖ معادلة النموذج المقبول هي:

إذن نقدر علاقة (basel) بدلالة المتغيرات الأربعة الأخرى: (roe. shares. gdp. inf) وفق ثلاث صيغ لنماذج بانل ونختار الأحسن بينها لتمثيل العلاقة المقدرة هاته من خلال اختبارات التفضيل.

وقد تم اختيار العلاقة الموالية بعد تقدير العديد من الصيغ والمفاضلة بينها باستخدام المعنوية ومؤشرات Schwarz , akaike:

$$\text{Basel} = f(\text{ROE}, \text{Shares}, \text{GDP}, \text{INF})$$

من خلال المعادلة الأخيرة سنقوم بتفسير المعلمات المقدرة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية كما يلي:

✓  $0\beta$  معلمة الحد الثابت، وهي القيمة المقدرة للمتغير التابع معدل كفاية رأس المال عند انعدام المتغيرات المستقلة معدل

العائد على حقوق الملكية معدل ربحية السهم الواحد معدل النمو الناتج المحلي الخام ومعدل التضخم، فإن القيمة المقدرة

$$\text{Basel} \text{ تساوي } 0.188207$$

✓ بالنسبة للمعلمات ( $1\beta, 4\beta$ ) المرتبطة بالمتغيرات المستقلة لا تمثل التغير في معدل كفاية رأس المال لأنها ليس لها معنوية

إحصائية أي ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

✓ بالنسبة للمعلمات ( $2\beta, 3\beta, 5\beta$ ):

في هذه الصيغة يتم تمييز علاقة (basel) من بنك إلى آخر بالحد الثابت b0، وهذا الحد الثابت يعطي ميزة كل بنك على الآخر، ويبين هذا الثابت لكل بنك الاختلافات بين البنوك والمستقلة عن الزمن، والراجعة إلى العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية لكل بنك، وتأثيرات المحيط المختلفة وكل العوامل التي تؤثر على كل بنك على حدى في زمن ثابت.

$$BASEL = 0.206085022065 + 0.109562015938*ROE - 0.48869181246*SHARES + 0.0861853535761*GDP - 0.409223937738*INF$$

وهنا يرتبط معدل كفاية رأس المال (basel) طرديا بكل من معدل العائد على حقوق الملكية (roe)، و معدل النمو (gdp)، و ويرتبط عكسيا بمعدل التضخم (inf)، ومعدل ربحية السهم الواحد (shares).

### المطلب الثاني: تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها

هذا المطلب يمثل جوهر الدراسة وذلك للأهمية التي يكتسبها، فبعد الحصول على النتائج الإحصائية من خلال أدوات الاقتصاد القياسي وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews9 الذي مكنتنا من تحديد مدى قدرة المؤشرات المستقلة في تفسير معدل كفاية رأس المال المتغير التابع للفترة ما بين (2008-2019)، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل ومناقشة النتائج.

من أجل تحقيق هدف الدراسة استخدمنا أسلوب التحليل المقطعي (بانل)، والذي يعتمد بدوره على ثلاثة نماذج للتحليل هي النموذج التجميعي، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، حيث يمكن تحليل نتائج الدراسة الإحصائية كمايلي:

### الفرع الأول: تحليل نتائج المقاضلة بين النماذج

بهدف المقاضلة بين النماذج تم الاعتماد على نموذج LM ونموذج Hausman وفي ظل ذلك يمكن تحليل نتائج الدراسة.

- من خلال الجدول رقم (11-08) يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار LM كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05 المفروض، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية مما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم لدراستنا هذه، وهذا يدل على وجود آثار خاصة بكل بنك من البنوك يميزها عن باقي البنوك الأخرى، وعليه وجب الاستعانة باختبار Hausman للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة من جهة ونموذج الآثار العشوائية من جهة أخرى.

- من خلال الجدول رقم (11-09) يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار Hausman كانت أقل من 0,05 المفروضة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية مما يعني أن نموذج الآثار العشوائية غير ملائم لهذه الدراسة ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة.

تستخدم منهجية بانل في تقدير العلاقات الكمية في حالة إذا كانت المتغيرات تتغير حسب مؤشرين زمني ومقطعي (بنكي)، وتقدر العلاقة هنا حسب ثلاث صيغ تختلف في تفسيرها للعلاقة حسب مايلي:

### النموذج التجميعي:

يتم تقدير العلاقة المطلوبة بتجميع البيانات وكأنها لبنك واحد، ويكون هذه الصيغة ملائمة إذا كانت العلاقة متشابهة ونفسها من بنك إلى آخر - وكأنها لبنك واحد، أي أنه يتم تقدير العلاقة بشكل عادي لجميع البنوك مرة واحدة، واختيار هذا النموذج يفترض هناك تجانس وتشابه لكل البنوك في العلاقة.  $basel$  بدلالة المتغيرات الأخرى.

#### النموذج الآثار الثابتة:

في هذه الصيغة يتم تمييز علاقة  $basel$  من بنك إلى آخر بالحد الثابت  $b_0$ ، وهذا الحد الثابت يعطي ميزة كل بنك على الآخر ويبين هذا الثابت لكل بنك الاختلافات بين البنوك والمستقلة عن الزمن، والراجعة إلى العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية لكل بنك، وتأثيرات المحيط المختلفة وكل العوامل التي تؤثر على كل بنك على حدى في زمن ثابت.

#### نموذج الآثار العشوائية:

في هذا النموذج الحد الثابت هو نفسه في كل البنوك والاختلاف يكون هنا في الحد الخطأ العشوائي، حيث تفترض هذه الصيغة أن كل بنك يختلف في حد الخطأ وهذا راجع إلى اختلاف المتغيرات المؤثرة في  $basel$  وغير داخلية في النموذج من بنك إلى آخر، أو الاختلاف في طرق قياس متغيرات الدراسة.

- نستنتج مما سبق أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومعدل كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة في النظام المصرفي الكويتي، ويرجع ذلك إلى وجود خصائص مشتركة للعينة، وهذا راجع لكونها تنتمي لنفس البيئة.

#### الفرع الثاني: تحليل نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة الأمثل

##### أولاً: تحليل نتائج الانحدار بين معدل كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات المستقلة التالية (معدل العائد على الأصول، ومعدل الاستدانة) معدل كفاية رأس المال وذلك يعود إلى تمييز علاقة  $basel$  من بنك إلى آخر بالحد الثابت  $b_0$ ، وهذا الحد الثابت يعطي ميزة كل بنك على الآخر، ويبين هذا الثابت لكل بنك الاختلافات بين البنوك والمستقلة عن الزمن، والراجعة إلى العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية لكل بنك، وتأثيرات المحيط المختلفة وكل العوامل التي تؤثر على كل بنك على حدى في زمن ثابت، بمعنى أن علاقة  $BASEL$  بكل من المتغيرات  $roe, sheet, gdp, inf$  ثابتة من حيث المعاملات المبينة في المعادلة أسفله في كل البنوك، لكن تختلف من بنك إلى آخر من حيث الثابت  $b_0$ .

##### ثانياً: تحليل نتائج قدرة تفسير المؤشرات للمتغير التابع:

- بالاعتماد على مصفوفة الارتباط والتي أظهرت نتائجها تفاوت بين المؤشرات في قدرتها على تفسير معدل كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة، حيث كانت القوة لها على الترتيب التالي:



أولاً نجد معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 61,59 بالمائة ونسبة كبيرة تدل على متانة المركز المالي للبنوك، وثانياً معدل ربحية السهم الواحد بمعدل 33,51- بالمائة بقيمة سالبة، وثالثاً معدل النمو الناتج المحلي الخام بمعدل 25,07 بالمائة والذي يعكس نمو اقتصاد الدولة، وثالثاً نجد معدل القيمة التضخم بمعدل سالب قدر ب 28,61- بالمائة.

- من خلال الجدول رقم (10-11) نلاحظ أن احتمال إحصائية fisher (0.000000) أقل من (0.05) والتي تدل على المعنوية الكلية للنموذج، وهذا ما يفسر قيمة  $R^2$  أي أن المؤشرات المستقلة مجتمعة تفسر معدل كفاية رأس المال بنسبة 69,30 في المائة وهي نسبة قوية تدل على قوة التكامل بين المتغيرات.

وهنا يرتبط معدل كفاية رأس المال (basel) طردياً بكل من معدل العائد على حقوق الملكية (roe)، و معدل النمو (gdp)، و ويرتبط عكسياً بمعدل التضخم (inf)، ومعدل ربحية السهم الواحد (shares).

- عند زيادة معدل العائد على حقوق الملكية (roe) ب 1 (وحدة المستخدمة في الجدول المرسل) يزيد مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) ب 0.109562015938 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

- عند زيادة معدل النمو (gdp) ب 1 (وحدة المستخدمة في الجدول المرسل) يزيد مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) ب 0.086185353576 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

- عند زيادة معدل التضخم (inf) ب 1 (وحدة المستخدمة في الجدول المرسل) ينخفض مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) ب 0.409223937738 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

- عند زيادة معدل ربحية السهم الواحد (shares) ب 1 (وحدة المستخدمة في الجدول المرسل) ينخفض مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) ب 0.48869181246 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وتختلف القيمة الثابتة لمؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) من بنك إلى آخر والراجعة لعوامل خاصة بكل بنك حسب

القيم التالية: **الجدول (11, 11) يظهر اختلاف القيمة الثابتة لمؤشر basel من بنك إلى آخر**

	CROSSID	Effect
بنك الخليج الكويت	1	-0.028793
بنك الاهلي المتحد الكويت	2	-0.032150
بنك الاهلي	3	0.018360
بنك التجاري	4	-0.007174
بنك بويان الكويت	5	0.049757

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات Eviews9

وهنا يمكن القول أن البنوك محل الدراسة لها القدرة على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها ويظهر هذا في ثبات نسبة

بازل عبر السنوات وتختلف من بنك لآخر.

## خلاصة الفصل الثاني:

يعد القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، لذلك لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باتباع أساليب الاقتصاد القياسي.

في الجانب النظري قمنا بعرض بعض المفاهيم المتعلقة بسلاسل الزمنية المقطعية (بانل)، ومختلف النماذج المكونة لها، وكيفية البحث عن النموذج الملائم لدراسة ثم تقدير معاملات النموذج المختار، ثم عرض نتائج الدراسة وتحليلها، حيث تبين أن بعض المتغيرات المستقلة لها تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع بازل،

وتختلف القيمة الثابتة لمؤشر معدل كفاية رأس المال من بنك إلى آخر والراجعة لعوامل خاصة بكل بنك.

خاتمة

تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى العديد من الجوانب التي تدخل ضمن الاستقرار المالي حيث تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري من تعريف استقرار المالي وأهميته ومحددات الاستقرار المالي وكان الغرض من هذه الدراسة قياس الاستقرار المصرفي في خمسة بنوك متواجدة في النظام المصرفي الكويتي

ومن هذا المنطلق حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية ما مدى استقرار النظام المصرفي الكويتي للبنوك محل الدراسة للفترة ما بين (2008 – 2019).

العمل مقدم في فصلين، حيث تعرض الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لأهم المفاهيم المتعلقة بالاستقرار المالي، ومحددات الاستقرار المالي، ثم أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛ بينما الفصل الثاني فتمثل في صياغة النموذج المناسب للدراسة، وتم استخدام أساليب إحصائية حديثة تمثلت في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel ونماذجها، من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات.

### 1- نتائج اختبار الفرضيات:

أفضت نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى ما يلي:

(أ) - بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في " نعم يوجد تأثير للعائد على الأصول على معدل كفاية رأس المال"، فقد تم نفيها بشكل مطلق وذلك من خلال النتائج التالية:

✓ عدم وجود علاقة تؤثر بين معدل العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال عند مستوى معنوية 0,05.

(ب) - بالنسبة للفرضية الثالثة والمتمثلة في " نعم يوجد تأثير لمعدل الاستدانة على معدل كفاية رأس المال"، فقد تم نفيها بشكل مطلق وذلك من خلال النتائج التالية:

✓ عدم وجود علاقة تؤثر بين معدل الاستدانة ومعدل كفاية رأس المال عند مستوى معنوية 0,05.

(ج) - بالنسبة للفرضيات الأخرى فقد تم نفيها وذلك من خلال وجود علاقة تؤثر بين معدل العائد على الأصول والمتغيرات الأخرى عند مستوى معنوية 0,05، حيث تختلف القيمة الثابتة لمؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) من بنك إلى آخر والراجعة لعوامل خاصة بكل بنك.

تتمتع البنوك العاملة في النظام المصرفي الكويتي محل الدراسة لها القدرة على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها ويظهر هذا في ثبات نسبة بازل خلال فترة الدراسة وتختلف من بنك لآخر.

✓ أثبت نموذج الانحدار المتعدد على وجود علاقة كمية بين المتغير التابع (بازل) والمتغيرات المستقلة، بحيث يرتبط معدل كفاية رأس المال (basel) طرديا بكل من معدل العائد على حقوق الملكية (roe)، و معدل النمو (gdp)، و يرتبط عكسيا بمعدل التضخم (inf)، ومعدل ربحية السهم الواحد (shares).

2- توصيات الدراسة:

- يجب الاهتمام بسياسة الاتصال المالي بإيصال المعلومات المالية وبشكل سلس.
- كذلك الاهتمام بالاتصال الاقتصادي من خلال التركيز على إظهار إستراتيجية المؤسسة وآفاقها المستقبلية، مع محاولة تطوير أساليب الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات للمستثمرين وعدم الاكتفاء بالإفصاح الإلزامي فقط كأسلوب لرفع الكفاءة المعلوماتية.
- تأمل تطبيق وإجراء دراسة الاستقرار المالي على البنوك المحلية في الجزائر ولا يكون ذلك إلا بالإفصاح المالي واستخدام معدل كفاية رأس المال من خلال توفير المعلومات المالية

3- آفاق الدراسة:

- تطبيق الدراسة في البيئة الجزائرية وما منعنا من اختيار البنوك الجزائرية في دراسة الحالة هو ضعف السوق المالي الجزائري وعدم توفر عينة ملائمة من المؤسسات للدراسة, وعدم توفر الكامل المعلومات.
- تطبيق الدراسة في بيئة مختلفة ومدة زمنية مختلفة للوصول إلى نتائج مغايرة.
- العمل على دراسة متغيرات أخرى غير مؤشر (بازل) والمتغيرات الأخرى، والتي تدرس مدى الاستقرار المالي بشكل أدق وأنفع.

# قائمة المراجع

\* المراجع باللغة العربية:

1. عبد الله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، 2009، ص 09/08، [www.pidegypt.org](http://www.pidegypt.org).
2. بلواقي أحمد، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، 2008، [www.kantakj.com](http://www.kantakj.com).
3. حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصري، 2009، <http://iefpedia.com>، (2020/08/30، 18:00).
4. سليمان ناصر، التسيير البنكي، دار المعتز، عمان، سنة 2009.
5. شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2000.
6. ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2012-2013، دكتوراه، جامعة قسنطينة 2.
7. شقروش عبد القادر، إشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية، ماجستير، جامعة ورقلة.
8. مشتاق محمود السبعوي وآخرون، الإستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي، جامعة كركوك للعلوم الإقتصادية، العدد 02، العراق، 2012، متاح على ( 30/08/2020 ) . <https://www.researchgate.net>
9. أ. أحمد طلفاح "مؤشرات السلامة المالية" من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت <http://www.arab>.
10. بدرابي شهبناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
11. بدرابي شهبناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
12. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، 2012.
13. اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي الكويتي، تاريخ الاطلاع: 2020/09/24: <https://uabonline.org/ar/en/research/bankin>

14. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org)

15. التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2008-2019

\* المراجع باللغة الأجنبية:

16. Garry J. Schinasi, Defining financial stability,p13 ,2004,  
[https://www.publication/5124424- Defining\\_financial\\_stability27/2020\(10:44\)](https://www.publication/5124424- Defining_financial_stability27/2020(10:44)).

17. Abagomi A.Alawoge& AL SADEK.mohamed(2008): (waht is financial stability ? ) financial stability paper series ,N°10 ,march.

\* البرامج:

1. برنامج **Word 2007 ,Excel 2007**

2. برنامج **Eviews9**



# قائمة الملاحق

الملحق (07,01) يوضح بيانات متغيرات الدراسة

bazel	Inflation	GDP	Credit/ TA	Shares	ROE	ROA	Lannee	entpres
0.006	0.063	0.025	0.697	0.2867-	0.1040-	-0.0726	1	بنك الخليج الكويت
0.159	0.046	0.071-	0.6884	0.0242	0.0689	-0.0592	2	
0.1754	0.045	0.024-	0.69	0.0152	0.0463	0.0413	3	
0.169	0.049	0.069	0.698	0.0122	0.0711	0.00065	4	
0.168	0.032	0.066	0.68	0.0117	0.0688	0.0064	5	
0.174	0.027	0.012	0.6637	0.0116	0.0492	0.0063	6	
0.154	0.031	0.005	0.6221	0.0121	0.054	0.0067	7	
0.156	0.037	0.006	0.6682	0.0128	0.0726	0.0072	8	
0.185	0.035	0.029	0.6303	0.0141	0.0749	0.0079	9	
0.178	0.015	0.047-	0.6702	0.0157	0.0799	0.0084	10	
0.1753	0.006	0.012	0.6566	0.0186	0.0903	0.0094	11	
0.171	0.011	0.007	0.6764	0.0209	0.0985	0.0102	12	
0.148	0.063	0.025	0.8564	0.0526	0.2113	0.023	1	بنك الاهلي المتحد الكويت
0.168	0.014	0.002	0.6905	0.0057	0.062	0.006	2	
0.1876	0.008	0.03	0.656	0.011	0.122	0.011	3	
0.2014	0.01	0.173	0.6156	0.0126	0.127	0.013	4	
0.172	0.013	0.108	0.653	0.0154	0.1162	0.014	5	
0.178	0.041	0.101	0.6764	0.0169	0.1413	0.014	6	
0.157	0.031	0.075	0.6896	0.0188	0.1385	0.014	7	
0.152	0.055	0.06	0.06865	0.0172	0.1186	0.012	8	
0.175	0.063	0.025	0.7329	0.0161	0.0905	0.01	9	
0.172	0.046	0.071-	0.7286	0.0179	0.0951	0.012	10	
0.157	0.045	0.024-	0.766	0.0205	0.1043	0.013	11	
0.152	0.049	0.069	0.6937	0.022	0.1066	0.012	12	
0.1715	0.063	0.025	0.7011	0.0419	0.1474	0.0156	1	بنك الاهلي
0.1723	0.014	0.002	0.6823	0.034	0.1219	0.0131	2	
0.255	0.008	0.03	0.6801	0.037	0.133	0.018	3	
0.251	0.01	0.173	0.6709	0.0349	0.105	0.0167	4	
0.2765	0.013	0.108	0.6683	0.02	0.06	0.01	5	
0.2693	0.041	0.101	0.6857	0.0219	0.067	0.012	6	
0.2368	0.031	0.075	0.728	0.0232	0.06	0.01	7	
0.1723	0.055	0.06	0.7395	0.0188	0.0545	0.008	8	
0.1767	0.063	0.025	0.7511	0.0201	0.0584	0.008	9	
0.1723	0.046	0.071-	0.7488	0.022	0.0632	0.0095	10	
0.1915	0.045	0.024-	0.7096	0.026	0.0727	0.082	11	
0.1869	0.049	0.069	0.6976	0.0177	0.0372	0.047	12	

قائمة الملاحق

0.1554	0.011	0.007	0.5643	0,07919	0.2025	0.0645	1	بنك التجاري
0.1822	0.014	0.002	0.6695	0.1195	0.3449	0.0478	2	
0.1996	0.008	0.03	0.6483	0.03187	0.0834	0.0415	3	
0.1858	0.01	0.173	0.01943	0.00067	0.001605	0.0399	4	
0.1995	0.013	0.108	0.5801	0.000906	0.0208	0.0347	5	
0.1838	0.041	0.101	0.5896	0.0186	0.04208	0.0314	6	
0.1815	0.031	0.075	0.634	0.0348	0.08877	0.0121	7	
0.1839	0.055	0.06	0.6639	0.0327	0.08	0.0112	8	
0.179	0.063	0.025	0.5455	0.0338	0.08347	0.032	9	
0.186	0.046	0.071-	0.5089	0.0337	0.08473	0.0341	10	
0.1867	0.045	0.024-	0.5043	0.0352	0.08737	0.0352	11	
0.181	0.049	0.069	0.5474	0.0301	0,08189	0.0384	12	
0.2182	0.01	0.173	0.3185	0.0158	0.014	0.0023	1	بنك الكويت بوبيان
0.1356	0.013	0.108	0.1768	0.3712-	0.5837-	0.0539-	2	
0.2782	0.041	0.101	0.6264	0.0361	0.025	0.0046	3	
0.2547	0.031	0.075	0.6658	0.0459	0.0312	0.0051	4	
0.2385	0.055	0.06	0.6739	0.0575	0.0374	0.0051	5	
0.1743	0.063	0.025	0.6746	0.0683	0.0482	0.0058	6	
0.1805	0.046	0.071-	0.6817	0.1439	0.0947	0.0108	7	
0.1704	0.045	0.024-	0.6832	0.1628	0.1054	0.0112	8	
0.204	0.049	0.069	0.7228	0.1779	0.0976	0.0119	9	
0.194	0.032	0.066	0.7246	0.1781	0.1054	0.012	10	
0.182	0.027	0.012	0.7509	0.02137	0.0157	0.0129	11	
0.203	0.005	0.6221	0.7035	0.204	0.096	0.0118	12	

الملحق (02,07) الإحصائيات الوصفية

	ROA	ROE	SHEET	CRETA	GDP	INF	BASEL
Mean	0.015779	0.095800	0.048898	0.636820	0.067502	0.034600	0.184343
Median	0.012000	0.083435	0.021950	0.675500	0.060000	0.039000	0.178500
Maximum	0.082000	0.583700	0.371200	0.856400	0.622100	0.063000	0.278200
Minimum	-0.072600	0.001605	0.000670	0.019430	0.002000	0.005000	0.006000
Std. Dev.	0.022427	0.082883	0.069755	0.148452	0.085274	0.018765	0.039575
Skewness	-0.784871	3.917121	2.835881	-2.766599	4.747914	-0.112547	-0.684141
Kurtosis	8.433164	22.33295	11.24572	10.96791	31.06719	1.695960	9.235386
Jarque-Bera	79.95840	1087.845	250.4019	235.2596	2194.845	4.377969	101.8806
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.112030	0.000000
Sum	0.946750	5.748015	2.933906	38.20918	4.050100	2.076000	11.06060
Sum Sq. Dev.	0.029675	0.405309	0.287081	1.300241	0.429026	0.020776	0.092407
Observations	60	60	60	60	60	60	60

الملحق ( 03,07 ) مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary							
Date: 09/23/20 Time: 11:02							
Sample: 2008 2019							
Included observations: 60							
Correlation							
Probability	ROA	ROE	SHEET	CRETA	GDP	INF	BASEL
ROA	1.000000						
	-----						
ROE	0.278883	1.000000					
	0.0309	-----					
SHEET	-0.080435	0.615968	1.000000				
	0.5412	0.0000	-----				
CRETA	-0.246882	-0.207069	-0.117304	1.000000			
	0.0572	0.1124	0.3721	-----			
GDP	-0.021088	-0.033666	0.234562	-0.163087	1.000000		
	0.8729	0.7984	0.0712	0.2131	-----		
INF	-0.202331	-0.169848	0.011815	0.220971	-0.294073	1.000000	
	0.1211	0.1945	0.9286	0.0898	0.0226	-----	
BASEL	0.253766	-0.272287	-0.335151	0.042956	0.250753	-0.286193	1.000000
	0.0504	0.0353	0.0089	0.7445	0.0533	0.0266	-----

DependentVariable: BASEL				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/23/20 Time: 11:06				
Sample: 2008 2019				
Periodsincluded: 12				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 60				
<b>التجميعي</b>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.177098	0.025347	6.986891	0.0000
ROA	0.515335	0.223497	2.305783	0.0251
ROE	-0.104223	0.080010	-1.302619	0.1983
SHEET	-0.124768	0.093248	-1.338017	0.1866
CRETA	0.035693	0.031797	1.122528	0.2667
GDP	0.120585	0.059714	2.019369	0.0485
INF	-0.452916	0.263835	-1.716664	0.0919
R-squared	0.339612	Meandependent var		0.184343
Adjusted R-squared	0.264851	S.D. dependent var		0.039575
S.E. of regression	0.033932	Akaike info criterion		-3.819616
Sumsquaredresid	0.061024	Schwarz criterion		-3.575276
Log likelihood	121.5885	Hannan-Quinn criter.		-3.724041
F-statistic	4.542644	Durbin-Watson stat		0.761623
Prob(F-statistic)	0.000873			

الملحق (04,07)

تقدير النموذج الكلي لجميع المتغيرات

DependentVariable: BASEL				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/23/20 Time: 11:07				
Sample: 2008 2019				
Periodsincluded: 12				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 60				
<b>النموذج الثابت</b>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.188207	0.019219	9.792651	0.0000
ROA	-0.005871	0.195180	-0.030078	0.9761
ROE	0.123986	0.071404	1.736401	0.0888
SHEET	-0.499160	0.093827	-5.319983	0.0000
CRETA	0.027309	0.023981	1.138783	0.2603
GDP	0.093285	0.044650	2.089255	0.0419
INF	-0.431477	0.194621	-2.217009	0.0313
EffectsSpecification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.693028	Meandependent var		0.184343
Adjusted R-squared	0.630381	S.D. dependent var		0.039575
S.E. of regression	0.024060	Akaike info criterion		-4.452354
Sumsquaredresid	0.028366	Schwarz criterion		-4.068391
Log likelihood	144.5706	Hannan-Quinn criter.		-4.302165
F-statistic	11.06238	Durbin-Watson stat		1.338749
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (05,07) اختبار مضاعف  
لاغرانج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	47.15797 (0.0000)	0.064060 (0.8002)	47.22203 (0.0000)
Honda	6.867166 (0.0000)	-0.253101 --	4.676851 (0.0000)
King-Wu	6.867166 (0.0000)	-0.253101 --	5.749989 (0.0000)
Standardized Honda	8.762013 (0.0000)	-0.030568 --	2.434317 (0.0075)
Standardized King-Wu	8.762013 (0.0000)	-0.030568 --	4.186638 (0.0000)
Gourieriou, et al.*	--	--	47.15797 ( $< 0.01$ )
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
1%	7.289		
5%	4.321		
10%	2.952		

CorrelatedRandomEffects - Hausman Test				
Equation:Untitled				
Test cross-section randomeffects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	67.610544	4	0.0000	
Cross-section randomeffects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ROE	0.109562	-0.045036	0.001283	0.0000
SHEET	-0.488692	-0.190462	0.003518	0.0000
GDP	0.086185	0.121224	0.000192	0.0114
INF	-0.409224	-0.466994	0.002947	0.2872
Cross-section randomeffects test equation:				
DependentVariable: BASEL				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/23/20 Time: 13:44				
Sample: 2008 2019				
Periodsincluded: 12				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.206085	0.010464	19.69455	0.0000
ROE	0.109562	0.062893	1.742041	0.0875
SHEET	-0.488692	0.085996	-5.682746	0.0000
GDP	0.086185	0.043912	1.962670	0.0552
INF	-0.409224	0.191594	-2.135890	0.0375
EffectsSpecification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.684853	Meandependent var	0.184343	
Adjusted R-squared	0.635419	S.D. dependent var	0.039575	
S.E. of regression	0.023896	Akaike info criterion	-4.492739	
Sumsquaredresid	0.029122	Schwarz criterion	-4.178587	
Log likelihood	143.7822	Hannan-Quinn criter.	-4.369857	
F-statistic	13.85369	Durbin-Watson stat	1.385000	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق ( 06,07 ) اختبار

Hausman



DependentVariable: BASEL				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/23/20 Time: 13:37				
Sample: 2008 2019				
Periodsincluded: 12				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.206085	0.010464	19.69455	0.0000
ROE	0.109562	0.062893	1.742041	0.0875
SHEET	-0.488692	0.085996	-5.682746	0.0000
GDP	0.086185	0.043912	1.962670	0.0552
INF	-0.409224	0.191594	-2.135890	0.0375
EffectsSpecification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.684853	Meandependent var	0.184343	
Adjusted R-squared	0.635419	S.D. dependent var	0.039575	
S.E. of regression	0.023896	Akaike info criterion	-4.492739	
Sumsquaredresid	0.029122	Schwarz criterion	-4.178587	
Log likelihood	143.7822	Hannan-Quinn criter.	-4.369857	
F-statistic	13.85369	Durbin-Watson stat	1.385000	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (07,07)

النموذج الأمثل لعلاقة **BASEL** بالمتغيرات الأربعة هو الممثل حسب صيغة النموذج الاثار الثابتة